Distribution : Restricted **REPL.VI/4/INF.5** 17 October 2002
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق – الدورة الرابعة

روما، 9–10 أكتوبر/تشرين الأول 2002

البيان الختامي لرئيس هيئة المشاورات

الزملاء الموقرون،

لقد أجرينا مناقشات غنية وبناءة خلال اليومين الماضيين. واسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء المجموعات للدعم والالتزام القوي الذي أعربوا عنه تجاه الصندوق خلال مناقشاتنا.

أعتقد أن التصويت القوي بالثقة الذي أفصحتم عنه نحو الصندوق قد شجعنا جميعا. لقد بينت مناقشات اليومين الماضيين الإحساس الحقيقي بالشراكة والحوار الذي أظهرته جميع المجموعات في سياق الجهد المشترك من أجل مساعدة الملايين من فقراء الريف من النساء والرجال للتغلب على فقرهم.

اسمحوا لي الآن بأن أوجز المناقشات التي أجريناها. وبطبيعة الحال، فإن استنتاجاتنا وقراراتنا من أجل المستقبل ستنعكس بالكامل في التقرير المنقح لهيئة المشاورات.

لقد ناقشت هيئة المشاورات بعمق ثلاث قضايا هامة لعمل الصندوق في المستقبل، الحضور الميداني للصندوق، وهو ما يسميه البعض "القدرات القطرية"، وتخصيص الموارد على أساس الأداء، ودعم وظيفة التقييم في الصندوق. كما نظرنا أيضا، تحت بند مسائل أخرى، في قضايا عديدة سوف تنعكس في تقرير هيئة المشاورات، بما في ذلك التقييم الخارجي والمستقل للصندوق، ومسألة حضور المنظمات غير الحكومية دورات المجلس التنفيذي للصندوق وتعاوننا مع الوكالات الشريكة وكذلك القطاع الخاص.

Document #: 288983
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

وبالنسبة للقضايا الثلاث الأولي، فقد أجرينا حوارا مكثفا مع كل عضو من أعضاء هيئة المشاورات تقريبا. وقد اتخذت هيئة المشاورات بعض القرارات المبدئية بشأن هذه القضايا واتفقت على عمليات تنفيذها. ودعوني الآن أتناول كل واحدة منها على حدة.

بالنسبة للحضور الميداني، استعرضت هيئة المشاورات الوثيقة REPL.VI/4/R.2، خيارات من أجل تعزيز الحضور الميداني للصندوق، واتفقت على أهمية هذه القضية لتعزيز أثر الصندوق ودوره الحافز. واتفقت هيئة المشاورات على وجوب أن يستعرض الصندوق أكثر الأهداف والخيارات والمعايير الرئيسية لدعم حضوره الميداني. وأكد الأعضاء على وجوب أن يطور الصندوق آليات ابتكارية، ولا سيما من خلال استخدام الموارد المحلية، نظرا لأن هدفنا النهائي هو تقوية القدرة المحلية في الأقطار المعنية من أجل تنفيذ البرامج وتطوير السياسات.

لقد تم الاتفاق، بالتشاور مع منسقي القوائم، الذين سيعملون على تشجيع الدول الأعضاء في قوائمهم على المساهمة إلى أقصى حد ممكن، على أن تعد الأمانة وثيقة لتعرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول تستعرض القضايا الأساسية بهذا الصدد وتعد خطة زمنية لمزيد من العمل.

وستتخذ الإجراءات للتعرف على الاحتياجات القطرية المحددة؛ وتعزيز استخدام الأدوات التقليدية؛ وتحديد آليات ابتكارية واختبارها لتعزيز الحضور الميداني؛ وتحديد التكلفة المترتبة على ذلك ومضامينها على الميزانية.

وتم الاتفاق أيضا على أن يشمل تقرير هيئة المشاورات إشارات محددة إلى إجراءات المتابعة، والعملية والجدول الزمني لتعزيز الحضور الميداني للصندوق.

وكان تخصيص الموارد على أساس الأداء القضية الرئيسية الثانية التي تناولتها هيئة المشاورات. وبعد استعراض الوثيقة REPL.VI/4/R.3 ، شددت الهيئة على وجوب أن يستخدم الصندوق الموارد بحيث تحدث أقصى أثر ممكن على الفقر الريفي بطريقة تتسم بأكبر قدر ممكن من فعالية التكاليف. وفي هذا السياق، اتفقت هيئة المشاورات على وجوب أن يقوم الصندوق بالمزيد من تطوير سياساته وممارساته الحالية من أجل تركيز الموارد على أفضل الفرص المتاحة للحد من الفقر الريفي بصورة مستدامة، ولوضع نظام واضح لتخصيص الموارد على أساس الأداء يتسم بالوضوح والشفافية.

وينبغي أن يقوم وضع هذا النظام على أساس مشاركة الدول الأعضاء في الصندوق وبالتشاور معها بطريقة شفافة فيما يتعلق بوضع قواعد النظام وتطبيقه في النهاية على الحالات القطرية المنفردة. وينبغي أن يعتمد نظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء على خبرة ومنهج المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وخاصة المؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأسيوي، على أن يعكس بوضوح خصوصية مهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وآلياته في المساعدة وهيكله المالي والإداري.

سيجرى تنقيح الوثيقة REPL.VI/4/R.3 لتعكس تبادل الآراء الذي جرى بالأمس بين الأعضاء بشأن هذه الموضوعات. وستوفر الوثيقة المنقحة أساس عملية تشاور لوضع مقترح تفصيلي لنظام الصندوق في تخصيص الموارد على أساس

الأداء. وسوف تحدد العملية بالتشاور مع منسقي القوائم، على أن يعرض المقترح التفصيلي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2003 من أجل تنفيذه الكامل في عام 2004.

وفيما يتعلق بمقترح تعزيز فعالية واستقلالية وظيفة التقييم في الصندوق، نظرت هيئة المشاورات في الوثيقة REPL.VI/4/R.4 التي أعدتها الأمانة، والتي استعرضت خبرة المؤسسات المالية الدولية الأخرى وقدمت مقترحا للموازنة بين الحاجة إلى تعزيز الاستقلالية بهدف تحسين حلقة التعلم من التقييم. وقدم أعضاء هيئة المشاورات تعليقات وتوجيهات مفيدة جدا ستساعد في إعداد مقترح تفصيلي بشأن تعزيز استقلالية وفعالية وظيفة التقييم. وستعكس نتائج النظر في هذا الموضوع في تقرير هيئة المشاورات وسيقدم المقترح التفصيلي إلى الدورة الثامنة والسبعين للمجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2003.

كذلك ناقشت هيئة المشاورات القضايا المالية المتعلقة بالصندوق بشكل مكثف، ولا سيما متطلبات مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على الصندوق واستخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما. وعرضت الأمانة أيضا افتراضا للموارد يوضح نصا محدثا للافتراض زاي، الذي به زيادة نسبتها 25% في التجديد، وكذلك افتراض زاي لسياسة تحصيل أطول مدتها ست سنوات. وسلم الأعضاء بأن الصندوق يمر حاليا بمرحلة انتقال نحو حالة يتوفر فيها استقرار أكثر لسياسة الاستثمار وحالة ستكون فيها مساهمات الجهات المانحة هي القاعدة الرئيسية للإقراض في الصندوق.

وفيما يتعلق بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أعرب الكثير من الأعضاء عن دعمهم لوصول الصندوق إلى أموال امانة مبادرة الديون التي يديرها البنك الدولي. وفي هذا السياق، لقي إعلان السويد عن نيته تخصيص 17 مليون دولار أمريكي من مساهمته في أموال الأمانة ترحيبا كبيرا. وشجع الأعضاء الإدارة على مواصلة جهودها في حشد التمويل لمتطلبات مشاركتنا في مبادرة الديون، سواء مباشرة أو من خلال أموال الأمانة.

وبشأن استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما، أعرب الأعضاء عن جملة متنوعة من الآراء، مع تفضيل بعضهم استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بأقل قدر ممكن، بينما أبدى آخرون استعدادهم لتصور استخدام أكثر هيكلية لهذه السلطة. وأكد الأعضاء على وجوب استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بطريقة حصيفة. وفي هذا السياق، كان هناك دعم كبير للرأي القائل بأنه نظرا للحالة المالية الحالية للصندوق والتسليم بالحاجة للحفاظ على مستويات الإقراض، ينبغي استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بصورة حصيفة في فترة التجديد السادس على أن تخضع لحد أقصى مدته ثلاث سنوات من التدفقات العائدة.

وفيما يتعلق بالافتراضات، سلم الأعضاء بالترابطات القوية فيما بين مستوى التجديد والتدفقات العائدة والدخل الاستثماري واستخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما من جهة، ومستوى الإقراض من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، شدد العديد من الأعضاء على أن همهم الأساسي هو رؤية مستوى إقراض متزايد ويتسم بالمصداقية خلال السنوات القادمة. وفيما يتعلق بفترة التحصيل، أعرب عدد من البلدان عن الاستعداد لقبول فترة تحصيل لمدة ثلاث سنوات، بينما أعربت بلدان أخرى عن تفضيلها لفترة تحصيل أطول، على أن ترتبط بجداول صرف مبالغ القروض. وفي هذا الصدد، كان هناك دعم كبير للرأي القائل بوجوب وضع حوافز لتشجيع الدول الأعضاء على تبني التحصيل المبكر.

وقد وضعت هذه المناقشة بشأن افتراضات الموارد والقضايا المالية ذات العلاقة الأساس للنظر في مساهمات الأعضاء في التجديد السادس. وهنا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري الشخصي للدعم القوي الذي أولته الدول الأعضاء للصندوق.

وقد مهد الطريق لذلك إعلان مندوب المملكة العربية السعودية عن مساهمة بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي، وهي زيادة بأكثر من ثلاث مرات. وفي حين لم تستطع إعطاء أرقام محددة، فقد أعلنت بلدان كثيرة أخرى من القائمتين باء وجيم عن نيتها بزيادة مساهماتها مقارنة بالتجديد السابق.

ومن بين بلدان القائمة ألف، أعرب الكثيرون عن الاستعداد لزيادة مساهماتهم طبقا للافتراض زاي، وفي حالات عديدة أعربوا عن استعدادهم لزيادة مساهماتهم بنسبة قد تصل إلى 37% أو حتى 50 في المائة.

إنني على يقين من أنني أتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في الصندوق ككل في الإعراب عن التقدير العميق لالتزامكم الذي أظهرتموه تجاه هذه المؤسسة.

والآن هل لي أن أطلب من الدول الأعضاء التي لم تكن في وضع يسمح لها بالاعلان صراحة عن مساهماتها أن تلتمس الإلهام من الروح الإيجابية والبناءة التي أفصح عنها الأعضاء من القوائم الثلاث بزيادة مساهماتهم بشكل كبير في التجديد السادس لموارد الصندوق.

المندوبون الموقرون،

ستعكس المسودة المنقحة لتقرير هيئة المشاورات بالكامل المناقشات بشأن المسائل الواردة أعلاه وكذلك معدلات أسعار صرف العملات للتجديد السادس. وفيما يتعلق بحضور المنظمات غير الحكومية لدورات المجلس التنفيذي، كانت هناك مناقشة واسعة دون أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء. وتم الترحيب بمقترح تقييم خارجي ومستقل للصندوق في الفترة 2003-2004. وتم التشديد على أهمية الملكية الواسعة للعملية، وكذلك على أهمية الانتهاء منها في الوقت المناسب بحيث لا تؤخر التجديد السابع.

وفيما يتعلق بالطريق نحو تقييم خارجي ومستقل، فقد تم الاتفاق على وجوب أن يقوم مدير مكتب التقييم والدراسات بتقديم قائمة بالأسماء إلى مندوب المملكة المتحدة الذي سيقوم بتيسير عمل لجنة التقييم لاختيار شخص أو أشخاص لصياغة اختصاصات تعرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول.

لقد اتفقت هيئة المشاورات أيضا على أنه من الضروري عقد اجتماع ختامي لها عقب دورة المجلس التنفيذي، التي ستعقد مبكرا بيوم واحد، لإتاحة الفرصة أمام البلدان المتبقية للإعلان عن مساهماتها والموافقة على تقرير هيئة المشاورات النهائي.

المندوبون الموقرون،

لقــد مررنا بيومين طويلين من المناقشات المكثفة، إلا أنني على يقين من أنكم تتفقون معي على أنهما يستحقان العناء، وسيوفران للصندوق أساسا جديدا للالتزام ودعما مكثفا لمزيد من الجهود لتمكين الفقراء من التغلب على فقرهم.

واسمحوا لي أن أعرب عن شكري لكم وأتمنى لكم سلامة العودة إلى بلادكم.